May 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا

لواندا، أنغولا، 3–7 مايو/أيار 2010

تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 ومجالات العمل ذات الأولوية لإقليم أفريقيا في الفترة المالية التالية

بيان المحتويات

		الفقرات
1 –	النهج الجديد المستند إلى النتائج	3–1
2 –	برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 – الأبعاد الإقليمية ذات الصلة بأفريقيا	9–4
3 –	مجالات الاهتمام ذات الأولوية للفترة 2012–2013	16–10
3–1	الترويج للاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية	24–17
3–2	دعم تدابير النفاذ إلى الأسواق والتدابير الصحية من أجل تحسين التجارة	25
3–4	أساليب العمل الشاملة	26
3–5	التوجهات البرنامجية المقبلة لتنفيذ الأولويات في الإقليم	29–27
4 –	الاستنتاجات	33–30
	الملحق 1	
	الملحق 2	

1 – النهج الجديد المستند إلى النتائج في المنظمة

1– أرست خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، التي اعتمدها مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة) المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، الأساس لإتباع النهج المعزز المستند إلى النتائج إزاء التخطيط البرنامجي والتنفيذ والإبلاغ في المنظمة. كما وفرت الخطة القواعد التي يجري على أساسها، في سنة 2009، إعداد الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، التي صادق عليها كلها مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين، المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 (انظر العرض الموجز للنهج الجديد في الملحق 1).

2– اعتمد المؤتمر في دورته الأخيرة أيضاً أسلوباً دولياً حكومياً في العمل مجدد الحيوية وأكثر شمولا لاستعراض الأولويات واقتراحات البرنامج والميزانية[1]، تقوم المؤتمرات الإقليمية بمقتضاه، اعتباراً من سنة 2010، برفع تقاريرها بشأن هذه المسائل إلى المجلس عن طريق لجنتي البرنامج والمالية، ومع مراعاة ما يلي:

- تحديد وإسداء المشورة بشأن المشكلات الخاصة في إقليم كل منها ومجالات العمل التي ينبغي أخذها في الحسبان لدى إعداد وثائق التخطيط والبرنامج والميزانية للمنظمة واقتراح التعديلات على هذه الوثائق؛
- استعراض وإسداء المشورة بشأن أداء المنظمة في الإقليم، وذلك فيما يتعلق بالإسهام في تحقيق النتائج مقابل مؤشرات الأداء ذات الصلة، بما في ذلك أية عمليات تقييم تتعلق بالموضوع[2].

3– إن الغرض من هذه الوثيقة هو عرض المشكلات والأولويات التي تتصدى لها المنظمة في إقليم أفريقيا خلال الفترة 2010–2011 والمجالات المقترحة للإجراءات ذات الأولوية للفترة المالية 2012–2013 المقبلة، وذلك بقصد أن يستعرضها المؤتمر الإقليمي ويسدي المشورة بشأنها.

2– برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 – الأبعاد الإقليمية ذات الصلة بأفريقيا

4– يرد أدناه عرض للملامح البارزة للتحديات والأولويات الرئيسية التي يتصدى لها عمل المنظمة في إطار برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011. وترد مخصصات الموارد للأهداف الاستراتيجية وفقاً لوثيقة برنامج العمل والميزانية المعتمدة للفترة 2010–2011 في الملحق 2.

5– يعتمد اقتصاد أفريقيا على الزراعة أساساً. وفي معظم البلدان الأفريقية، تستأثر الزراعة بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي كما أنها تسهم في الصادرات بنحو 40 في المائة وفي العمالة بنحو 70 في المائة. ومع ذلك فإن الفقر

[1] الوثيقة CR 10/2009.

[2] الوثيقة CR 6/2009 والوثيقة الجديدة GRO XXXV.

والجوع وقصور التغذية منتشرة على نطاق واسع هناك، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز التنمية، فما زالت الزراعة تواجه قيوداً كبرى في أفريقيا، بما في ذلك قصور الرسملة والكفاءة والقدرة التنافسية، وانخفاض الإنتاجية وضعف القدرة على النفاذ إلى الأسواق. وتشير التقديرات إلى أن نحو 12 بلدا حققت نصف، أو أكثر من نصف، الهدف الذي حدده إعلان مابوتو للمبالغ التي ترصد في الميزانية، وإلى أن حفنة قليلة من البلدان حققت هذا الهدف. وتزيد مخصصات الميزانيات الحكومية في عدد لا بأس به من البلدان، بسبب الأزمة الغذائية لسنة 2008 والتعجيل بعملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في 2009 وباكورة 2010 (توقيع الاتفاق الخاص بالبرنامج الشامل).

6- رغم تمتع إقليم أفريقيا بموارد مهمة من المياه، فإن 93 في المائة من الأراضي الزراعية فيه تعتمد على تهطلات لا يمكن التنبؤ بها ولا يستخدم في الري سوى 4 في المائة من موارد المياه المتوافرة. وتعاني التربة من التدهور المستمر. ويقل مستوى استخدام الأسمدة عن 10 في المائة من مستواه في الأقاليم الأخرى. ويعوق ارتفاع أسعار البذور المحسنة وقلة إمداداتها في الأسواق المحلية القدرة على الحصول على هذه البذور. وكثيرا ما تكون البنى الأساسية الريفية للنقل والتخزين والتغليف غير كافية، مما يجعل السلع الزراعية الأفريقية غير تنافسية في مواجهة السلع المستوردة. إضافة إلى ذلك، يواجه الإقليم تهديدات شديدة من الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود التي تحتاج مواجهتها إلى قدرة شديدة على التصدي لها بالاعتماد على خدمات الصحة النباتية والخدمات البيطرية لتنفيذ الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة. ويتسم إقليم أفريقيا، بصفة خاصة، بانخفاض مستوى الاستثمار في قطاع الزراعة؛ وكان التزام رؤساء الدول والحكومات فيه بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية يرمي إلى عكس هذا الوضع. ولم تبلغ هذا الهدف، أو تتجاوزه حتى تاريخه، سوى حفنة من البلدان. وتسهم مصايد الأسماك إسهاما كبيرا في الأمن الغذائي، لكن تحديات متزايدة تعترض سبيلها، منها ضعف الإدارة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. أما تربية الأحياء المائية، وهي أسرع قطاعات الإنتاج الغذائي نموا في العالم، فلم تتمكن بعد من الازدهار في سياق أفريقيا.

7- تستجيب استثمارات القطاع الخاص في الأعمال التجارية الزراعية لمعظم العوامل التي تؤثر على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذه العوامل تشمل النفاذ إلى الأسواق والموارد الطبيعية، والبنية الأساسية الجيدة، والبيئة الاقتصادية الكلية والسياسية المستقرة. غير أن هناك عوامل قطاعية نوعية تقيّد الاستثمارات مثل ترابط الأعمال التجارية في كل مراحل سلسلة العرض والحاجة إلى بنى أساسية متخصصة كمرافق التخزين البارد مثلا. إضافة إلى ذلك، فإن القطاع، نظرا لطابعه السياسي، يتأثر بشدة بالعوامل الخارجية مثل تدابير حماية التجارة، واتجاهات أسعار السلع الأساسية، وتقلب الأسواق. وقد رسمت، على الصعيد الوطني، الكثير من السياسات المواتية للتنمية الزراعية. وقام عدد من البلدان بدور استباقي لاجتذاب الاستثمارات لقطاع الأعمال التجارية الزراعية عن طريق إتاحة شتى الحوافز الموجهة للقطاع، مثل الإعفاءات الضريبية خلال السنوات القليلة الأولى لإنشاء مشروع أعمال تجارية زراعية (نيجيريا) وإعفاء الآلات الزراعية من الرسوم (غانا ونيجيريا).

8- تشمل التحديات التي واجهها إقليم أفريقيا النمو السكاني السريع، وتزايد سكان الحضر، وتغير الأنماط المميزة لسكان الريف بما في ذلك تزايد عمر القوى العاملة، والزيادة التدريجية في الواردات الغذائية لإشباع احتياجات السكان المتزايدين، وعدم استقرار الأسواق العالمية، وتغير المناخ.

9- ترد فيما يلي، على أساس توجيهات وتوصيات مؤتمر المنظمة الإقليمي الخامس والعشرين لأفريقيا، مجالات التركيز الرئيسية للإجراءات التي تنفذها المنظمة في الإقليم في سنتي 2010 و2011 في سياق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة:

(أ) *التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي* (الهدف الاستراتيجي ألف): المساعدة على وضع سياسات واستراتيجيات للإنتاج المستدام لتلبية الطلبات المتعاظمة والمتغيرة، والالتزام بمعايير السلامة والمعايير البيئية، والتنويع للحد من المخاطر؛ وإدارة أفضل لما بعد الحصاد بما في ذلك التجهيز؛

(ب) *زيادة الإنتاج الحيواني المستدام* (الهدف الاستراتيجي باء): المساعدة على صياغة استراتيجيات وخطط استثمار لتنمية أصحاب الحيازات الصغيرة في مجالات إنتاج الألبان، والإنتاج الحيواني، وإنتاج اللحوم والدواجن في كافة أنحاء الإقليم في شراكة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية؛ تعزيز قدرات الخدمات البيطرية لتحسين صحة الحيوان والصحة البيطرية العامة؛ ومكافحة الأمراض الحيوانية الرئيسية العابرة للحدود والوقاية منها، بما فيها أنفلونزا الطيور؛ المساهمة في الإدارة المحسنة للمراعي (إدارة أراضي المراعي/الترحال عبر الحدود) وتطوير تكنولوجيات تكييف الأعلاف الحيوانية لزيادة الأعلاف؛ والمساهمة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية في إقليم أفريقيا (على المستويين القطري والإقليمي)؛

(ج) *إدارة موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستخدامها على نحو مستدام* (الهدف الاستراتيجي جيم): المساعدة على إدارة موارد المصايد البحرية وتربية الأحياء المائية وصونها على نحو مستدام؛ الدعم لإنتاج أسماك المياه العذبة عالية القيمة؛ مساعدة إنتاج تربية الأحياء المائية وسبل معيشة المصايد المستدامة؛ ودعم الجهود الرامية إلى الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

(د) *إدارة الموارد الحرجية واستخدامها المستدام* (الهدف الاستراتيجي هاء): تعزيز برامج الحراجة والمراعي والحياة البرية؛ دعم التعاون الإقليمي وتقاسم المعارف بشأن إدارة الغابات؛ تعزيز المشاركة في الإدارة المستدامة للغابات والأشجار؛ الترويج لأهمية الغابات والأشجار لصون التربة والمياه وإمدادات الطاقة والغذاء والعلف؛

(هـ) *إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام* (الهدف الاستراتيجي واو): دعم وضع سياسات واستراتيجيات للاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية؛ ودعم مبادرات التكيف والتخفيف للاستجابة للتحديات البيئية وتغير المناخ التي تؤثر على الأغذية والزراعة؛

(و) *تعزيز منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وشبه الإقليمية* (الهدفان الاستراتيجيان زاي وخاء): دعم تنسيق سياسات وتكامل برامج بلدان الإقليم للتجارة في السلع الزراعية، وأسواق المدخلات/المخرجات والمنتجات الغذائية والزراعية؛

(ز) *الأمن الغذائي المحسن والتغذية الأفضل* (الأهداف الاستراتيجية دال، حاء، وطاء): الحصول على تحليلات وإحصاءات ومعلومات انعدام الأمن الغذائي؛ المساعدة على تحسين النظم الغذائية والتغذية، الترويج لإطار قانوني لإعمال الحق في غذاء كاف؛ تعزيز القدرات للحصول على المعلومات واستخدامها لدعم صنع القرارات السليمة؛ دعم تحسين جودة الأغذية وسلامتها على جميع مستويات سلسلة الأغذية؛ ودعم المبادرات الإقليمية والقطرية المتعلقة بالتأهب للصدمات والأخطار والطوارئ والاستجابة الفعالة لها؛

(ح) *زيادة حجم وفعالية استثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة والتنمية الزراعية* (الهدف الاستراتيجي لام): المساعدة على تصميم الاستثمارات الفعالة للقطاعين العام والخاص والإشراف عليها دعماً لالتزام رؤساء وحكومات أفريقيا (مابوتو – 2003) بتخصيص 10 في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية.

3– مجالات الاهتمام ذات الأولوية للفترة 2012–2013

10– يجب أن تقوم مجالات الاهتمام ذات الأولوية للفترة 2012–2013 في المقام الأول على أساس المجالات المقابلة لها في الفترة المالية الحالية. وقد تم تحديد هذه المجالات عن طريق عمليات مشاورات شتى، شارك فيها الممثلون القطريون للمنظمة والمؤسسات الإقليمية الفرعية أيضاً في سنة 2009. وقد حددت أولويات مشتركة بين الأقاليم الفرعية كمدخل إلى صياغة الأولويات الإقليمية.

11– يجب أن تكون الأولويات متفقة بشكل عام مع التوصيات الأخيرة الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية لأفريقيا ومؤتمرات القمة الأفريقية، لا سيما تلك المتعلقة بالمياه والأسمدة والأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية، فضلاً عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وينبغي، في الوقت ذاته، أن تكون ذات صلة واضحة بالأهداف الإنمائية للألفية.

12– لم يكن هدف عملية التشاور سالفة الذكر هو الانتهاء إلى وضع قوائم مفرطة في الطول لمجالات الأولوية، وإنما التوصل إلى مواضيع للأولوية بالغة التركيز يمكنها أن تحظى بقبول واسع وأن تعتبر وثيقة الصلة تماماً بالحالات والاحتياجات الراهنة فيما يخص تنمية الزراعة والإنتاج الغذائي في إقليم أفريقيا برمته.

ونتيجة لما تقدم، تُقترح الأولويات الإقليمية التالية (خاصة من حيث التدخلات اللازمة من قبل السلطات الوطنية والشركاء الخارجيين):

- تعزيز الزيادة المستدامة في الإنتاج الزراعي و تنويع المحاصيل
- ترويج الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه ومصايد الأسماك والغابات
- دعم تدابير النفاذ إلى الأسواق والتدابير الصحية من أجل تحسين التجارة
- حفز إدارة المعلومات والمعرفة
- دمج الاستعداد للطوارئ وإدارة المخاطر
- رسم وتنفيذ سياسات زراعية فعّالة

13- لا تترتب الحاجة المطلقة إلى *تعزيز الزيادة المستدامة في الإنتاج الزراعي وتنويع المحاصيل* على زيادة عدد الجياع في أفريقيا فحسب، بل أيضاً على الزيادة التدريجية في الواردات الغذائية، حيث ينفق الإقليم مبالغ طائلة بالنقد الأجنبي لإشباع الحاجات الغذائية للسكان. وتفيد التقديرات بأن أكبر حالات قصور في السعرات الحرارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستكون في ميدان محاصيل الحبوب، خاصة الحبوب الخشنة والأرز والقمح والذرة. بيد أن أفريقيا جنوب الصحراء لا تنتج إلا النذر اليسير من هذه الأغذية الأساسية مقارنة بالطلب. فالواقع أن واردات المنتجات الزراعية قد زادت بأسرع من الصادرات وأصبحت أفريقيا في مجموعها مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية منذ الثمانينات. وقد تدهورت حصة الزراعة في صادرات البضائع من أفريقيا، فلم تعد تمثل إلا 20 في المائة منها بعد أن كانت تمثل 50 في المائة في الستينات. فضلا عن ذلك، فإن المحصلة الصافية لتجارة أفريقيا بالمنتجات الزراعية قد انعكست من فائض سنوي قدره 2 مليار دولار أمريكي في 1961 (14 مليار دولار أمريكي بقيمة الدولار في 2007) إلى عجز قدره 22 مليار دولار أمريكي في 2006.

14- وما لم يتحقق خفض معدلات الجوع وتخفيض تكاليف الواردات بزيادة الإنتاج الزراعي الذي يتمتع الإقليم فيه بمزايا نسبية، سيكون من العسير تحقيق معدلات النمو الاقتصادي العالية التي تنشدها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد). ففئات السكان التي تعاني من الجوع لا يمكنها أن تسهم إلا بصورة حدية في الإنتاج وبقدر أقل في الطلب. والاستثمار في تخفيض الجوع ليس واجباً أخلاقيا فحسب، بل هو أيضاً نظرة اقتصادية سليمة. والتنمية التي تتصدرها الزراعة جوهرية للحد من الجوع وتخفيض الفقر (70 في المائة في المناطق الريفية)، وتوليد النمو الاقتصادي وتخفيض عبء تكاليف الواردات الغذائية وفتح الباب أمام زيادة الصادرات.

15- وبدون تقديم الدعم الموجه بدقة، تبقى أغلبية أصحاب الحيازات الصغيرة محرومة من الوسائل التي تمكنها من إنتاج الكميات الكافية من المحاصيل الغذائية الأساسية. وإن تعزيز إنتاجية النظم الفلاحية لهو تحد كبير أمام أفريقيا. فقد أسفر الإهمال الطويل لقطاع الزراعة عن نقص في توافر المدخلات وانخفاض في القدرة على زيادة الغلة الإنتاجية على الصعيد الإقليمي. لذلك، فمن المهم أن تتدخل الحكومة عن طريق التوفير الفعال للسلع والخدمات في

شراكة مع منظمات المنتجين الكثيرة العاملة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي من جهة، ودعما لها من جهة أخرى.

16- تؤدي زيادة الإنتاج الزراعي إلى زيادة دخل المزارعين، وتتيح فرص العمل في المزارع، وتخفض أسعار الأغذية، وكلها يؤدي إلى الحد من الفقر نظرا لأن الفقراء ينفقون، نمطيا، ما يتراوح بين 60 و70 في المائة من دخلهم على الغذاء. ويستفاد من الدراسات الأخيرة أن تأثيرا أكثر أهمية على الفقر في الريف يترتب على زيادة الدخول الزراعية، مما يحفز الطلب على السلع والخدمات التي يعرضها قطاع المؤسسات الصغيرة. وحيثما كانت العمالة وفيرة، فإن النمو الزراعي يفرز عوامل مضاعفة كبيرة للدخل والعمالة في الاقتصادات غير الزراعية المحلية. وتواصل النمو الزراعي، وبالتالي زيادة المياه للري، يعد أساسيا حتى يقوم هذا القطاع بدوره للحد من الفقر. وتحتاج مثل هذه الزيادات في الإنتاجية إلى زيادة الاستثمار في الزراعة، وخاصة في تنمية الأرض والمياه.

3-1 الترويج للاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية

17- تنبثق الأولوية التكميلية المتمثلة في *الترويج للإدارة المستدامة للموارد الزراعية* عن الواقع المؤسف لكون وفرة الموارد الطبيعية في أفريقيا لم تترجم إلى توزيع عادل للأراضي والمياه على فقراء القارة. والوطأة الناشئة لتغير المناخ تؤثر بالفعل على استدامة النموذج الحالي لإنتاج الغذاء بالاعتماد على المحاصيل البعلية في أفريقيا. فقد أسفرت أنماط الطقس المتقلبة وغير المنتظمة عن زيادة حالات الفشل المحصولي. وضعف الغلة المحصولية يجعل من الصعب على المزارعين أن يعظموا إمكانيات الموارد المحدودة. غير أن هناك إمكانية لزيادة الإنتاجية والحد من مخاطر الفشل المحصولي عن طريق اعتماد تقنيات محسنة لإدارة التربة والمياه.

18- وبناء على ذلك، فإن ما يبعث على القلق أن نسبة الأراضي الزراعية المروية في أفريقيا هي 7 في المائة فحسب (نحو 4 في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، بينما النسب المقابلة لكل من أمريكا الجنوبية وشرق وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، هي 10 في المائة، 29 في المائة، و41 في المائة على التوالي. علاوة على ذلك، تصنف 16 في المائة من جميع أنواع التربة في أفريقيا بأنها ذات احتياطي منخفض من المغذيات، في حين أن الرقم المعادل في آسيا هو 4 في المائة فقط، إضافة إلى ذلك، يقدر أن إنتاجية الأسمدة (محسوبة على أساس استجابة غلات الذرة) في أفريقيا تقل بنحو 36 في المائة عن مثيلتها في آسيا و92 في المائة عن مثيلتها في البلدان المتقدمة. وتكوين خصوبة التربة وطاقات الاحتفاظ بالرطوبة في الأراضي الزراعية، وتحقيق زيادة سريعة في المساحات المزودة بالري، خاصة التحكم في المياه على النطاق الصغير، لن يقتصر أثرها على إتاحة الفرص للمزارعين لزيادة الإنتاج على أساس مستدام، بل وتسهم أيضاً في ضمان موثوقية الإمدادات الغذائية.

19- اتسم التوسع في الري في أفريقيا بالبطء، كما أن الاستثمارات في تنمية المياه الزراعية ظلت — حتى وقت قريب — تتدنى مقارنة بمستويات السبعينات من القرن الماضي. وباستثناء بلدان شمال أفريقيا الخمسة والمناطق الكبيرة لإنتاج

الأرز في السنغال ومالي، والمناطق المروية لإنتاج السكر في جنوب أفريقيا وسوازيلند وإنتاج القطن في السودان، فإن أفريقيا لم تشهد سوى مناطق محدودة نسبيا من المناطق المروية بالكامل يتم الاعتماد عليها للحصول على منتجات يتم تسويقها. كما أن نطاق البنى الأساسية للتحكم في المياه وصيغة الجمع بين مختلف أنواعها لم يكونا متناسبين مع الطلب. ويمكن توقع أن يؤدي الاختلال الهيكلي بين أساليب الإنتاج وطابع الطلب الوطني والإقليمي إلى عرقلة جادة للجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي. كذلك فإن تكاليف النقل والتسويق مرتفعة، وتجهيز المنتجات لا يحق لها إلا قيمة مضافة بسيطة، كما أن مجال تنمية الأسواق الإقليمية محدود.

20- يسهم قطاعا الغابات ومصايد الأسماك إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا أيضاً. فالأشجار تحمي المحاصيل والغابات تكفل الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك التربية الحيوانية. وتمكن الزراعة الحراجية المزارعين من تنويع الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي المتدهورة. وفي غيبة حدوث تغير تكنولوجي في العقود الماضية، أدى النمو السكاني السريع إلى التوسع في الرقعة المزروعة. وانطوى هذا على تحويل مساحات كبيرة من الغابات والأراضي الرطبة وقيعان وديان الأنهار وأراضي السافانا العشبية إلى أراض محصولية.

21- فيما يخص مصايد الأسماك، فإن مستويات الرصيد السمكي تتدهور في معظم المصايد بسبب الطاقة المفرطة والصيد المفرط. كما أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكل، بصورة متزايدة، تهديداً جاداً لسبل العيش في المجتمعات القائمة على الصيد. بيد أنه من المعترف به أن تحسين نظم الحوكمة لموارد مصايد الأسماك والنهوض بإدارة قاعدة الموارد السمكية تحقيقا للاستخدام المستدام سوف يحافظ على الموارد ويمكن هذا القطاع الفرعي من الإسهام في بلوغ مختلف الأهداف الرئيسية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيره من برامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

22- ما برح إنتاج تربية الأحياء المائية في تزايد، إلا أن الغلة المتوسطة في معظم البلدان ما زالت منخفضة لذلك، هناك حاجة عاجلة إلى التنمية الاستراتيجية لتربية الأحياء المائية. وتسلم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بدور مصايد الأسماك، في المياه الداخلية والبحرية على السواء، في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وبالفرص المتزايدة لتنمية تربية الأحياء المائية.

23- من المرجح أ ن يؤدي تغير المناخ إلى الحد من غلة المحاصيل وتفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. وهو يعجّل بالفعل بالنضوب السريع للموارد الطبيعية في أفريقيا وفرض ضغوط إضافية على توافر المياه والطلب عليها. وسوف يكون الفقراء هم الذين يعانون أوخم العواقب في هذا الصدد كما أن المزارعين الكفافيين هم من بين الأكثر تعرضا لها. ويتفاقم تعرض أفريقيا لعواقب تغير المناخ بفعل الإجهاد المتعدد الأوجه مثل تفشي الفقر، وانخفاض مستوى التكنولوجيا، والافتقار إلى سبل التقييم الشامل للتأثير، كما أن التوافر المحدود للممارسات المناسبة والمستدامة للتكيف مع هذا الوضع والتخفيف من وطأته سيؤدي إلى مضاعفة المشكلة.

24- لذلك فإنه ينبغي للتكيف أن يكون أولوية وأن تجري معالجته كجزء لا يتجزأ عن التنمية المستدامة. ويمكن لممارسات التكيف أن تشمل الجمع المتكامل بين إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، والزراعة والحراجة، وإدارة التربة والمياه، والإدارة المستدامة للأرض، وإدارة مستجمعات المياه، والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل الأولويات، في هذا الصدد، تقدير التأثير، وتيسير النفاذ إلى الائتمان والمدخلات الزراعية، وتعزيز التعاون المؤسسي، وإنشاء شبكات لتغير المناخ والأمن الغذائي، وإعداد خطة شاملة في ميدان الاتصالات لتشاطر المعلومات فيما يخص تأثير تغير المناخ والتكيف معه وتخفيف وطأته.

3-2 دعم تدابير النفاذ إلى الأسواق والتدابير الصحية من أجل تحسين التجارة

25- يقترن الدعم الواسع النطاق *لتدابير النفاذ إلى الأسواق والتدابير الصحية من أجل تحسين التجارة* بزيادة الإنتاجية. وبصفة خاصة، فإن تحسين شبكات الطرق، ونظم التخزين والأسواق والتغليف والمناولة وشبكات الإمداد بالمدخلات، تعتبر حيوية لزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في مواجهة الواردات وفي أسواق التصدير. وسيحفز الاستثمار في هذه المجالات حجم الإنتاج والتجارة، مما يساعد على تحقيق معدل عائد مناسب للاستثمارات المطلوبة للمرافق المينائية والمطارات. وعموماً، فإن أفريقيا تحتاج بإلحاح إلى تحسين البنية الأساسية للتنمية نظراً لأنها تجتاز أطول المسافات للوصول إلى أقرب الأسواق الكبيرة وإن خُمس سكانها يعيشون في مناطق غير ساحلية.

3-3 أساليب العمل الشاملة

26- تشترك الأولويات الرئيسية السالفة الذكر في الحاجة إلى الترتيبات المؤسسية لما يلي: (أ) *حفز عملية إدارة المعلومات والمعرفة*، وهو مجال ما زال في حاجة إلى تحسينات هائلة في أفريقيا؛ (ب) *إدراج الاستعداد للطوارئ وإدارة المخاطر* في جميع جوانب رسم السياسات والتخطيط، في قارة تواجه التكرار المستمر للكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ، (ج) *استخدام أدوات السياسة والدعوة* الفعالة لتعبئة جميع الموارد اللازمة وأصحاب الشأن، على أكمل وجه ممكن، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بقطاع الأغذية والزراعة، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة أعم، (د) *تعزيز إدماج الشواغل المتصلة بتمايز الجنسين في جميع مستويات برنامج أفريقيا لكفالة اتسام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعدالة*. وقد أسفر تعاون المنظمة الوثيق مع البلدان الأعضاء لتحسين الإحصاءات، عن زيادة كبيرة في توافر البيانات المصنفة بحسب الجنس في القارة. ومتابعة لتوصيات هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية في دورتها الحادية والعشرين و"للاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية"، سوف يتم التركيز في الفترة 2012-2013 على تعزيز تطبيق المفاهيم الإحصائية الجديدة والأدوات المناسبة لتجميع الإحصاءات الجنسانية. فضلا عن ذلك، فسوف يتم النهوض بالمبادرات الرامية إلى زيادة استخدام البيانات المصنفة جنسانيا، مما يسهم في تخطيط البرامج الزراعية وتنفيذها، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية بصفة محددة، ومعالجة الأولويات الإقليمية المعروضة في الأقسام 3-1 إلى 3-4 في الوقت نفسه، مع كون الإحصاءات الجيدة هي الأساس الراسخ لاتخاذ القرارات على بينة.

3-4 التوجهات البرنامجية المقبلة لتنفيذ الأولويات في الإقليم

27- تم تعزيز الدعم التقني المتعدد التخصصات الذي تقدمه المنظمة للإقليم بغية التصدي للأولويات الإقليمية خلال الفترة المالية المقبلة. وستتضمن الأولويات المواضيعية الشاملة الرئيسية للمنظمة في الإقليم، في إطار أكثر اتساقا باللامركزية والتركيز على المستخدمين، دعم استراتيجيات الاستثمار في الزراعة، وتشجيع عملية تحديث الزراعة، وتنمية المياه، وتعزيز التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأفريقية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي سياق تنفيذ خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

28- ستشمل التدخلات أعمال متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمرات الإقليمية للمنظمة، ومؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي والمنتديات الإقليمية الأخرى. كما ستقدم المنظمة الدعم المباشر في المجال التقني وميدان الموظفين لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وذلك لتنسيق عملية تنفيذ خطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

29- ستقدم المساعدة إلى بلدان الإقليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق: (1) الاعتراف بالدور الحيوي للقطاعين الريفي والزراعي في الإسهام في تحقيق الأهداف؛ (2) التركيز على السياسة وبناء القدرات في البلدان التي تدرج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتها الوطنية؛ (3) العمل، شراكة، مع جميع أصحاب الشأن لاستخدام قدراتهم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (4) تنسيق العمل مع الشركاء من الأمم المتحدة وإعداد أطر مرنة للأولويات الوطنية المتوسطة الأجل مع الحكومات كل على حدة.

4- الاستنتاجات

30- تتسق مجموعة الأولويات المركزة المقترحة اتساقا كاملا مع الأهداف المؤسسية للمنظمة والنتائج التنظيمية لهذه الأهداف، بصورتها المعتمدة من المؤتمر الأخير للمنظمة، والقرارات السياساتية الرئيسية التي أعلنتها البلدان الأفريقية في منتديات أخرى. ويرد فيما يلي، لأغراض البيان، عرضا توضيحيا للصلة بين الأولويات الإقليمية المقترحة والأهداف الاستراتيجية للمنظمة:

- **تعزيز الزيادة المستدامة في الإنتاج الزراعي وتنويع المحاصيل (الأهداف الاستراتيجية: ألف، باء، لام، كاف)**
- ترويج الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه، ومصايد الأسماك، والغابات (**الأهداف الاستراتيجية: هاء، جيم، واو، كاف**)
- دعم تدابير النفاذ إلى الأسواق والتدابير الصحية من أجل تحسين التجارة (**الأهداف الاستراتيجية: لام، زاي، كاف، دال، حاء**)

- حفز إدارة المعلومات والمعرفة (**جميع الأهداف الاستراتيجية**)
- دمج الاستعداد للطوارئ وإدارة المخاطر (**الهدفان الاستراتيجيان: طاء، كاف**)
- رسم وتنفيذ سياسات زراعية فعالة (**جميع الأهداف الاستراتيجية والهدف الوظيفي خاء**)

31- يعتّبر إدراج الهدف الاستراتيجي كاف في جميع الأولويات الإقليمية المقترحة عن الالتزام والقبول من جانب المنظمة بأن التمايز بين الجنسين هو قضية شاملة يلزم دمجها في جميع المجالات ذات الأولوية لأنها عامل حرج في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في أفريقيا. وهو يعبر أيضا عن فهم أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي – الاجتماعي الدائم في المجتمعات الريفية إلا إذا لحق تحسن كبير في سبل عيش المزارعين والمزارعات على السواء.

32- سيتم الاهتمام بآثار هذه الأولويات الشاملة في جوانبها المتعلقة بالبرامج والمشروعات الملموسة والاحتياجات المحددة من المساعدة الخارجية، بطرق عدة منها البرامج الإقليمية الرئيسية المتفق عليها كالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وخطط عمل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا على سبيل المثال.

33- المرجو من المؤتمر الإقليمي التفضل باستعراض مجالات الإجراءات ذات الأولوية في الإقليم للفترة المالية الحالية والفترات المالية المقبلة على النحو الذي عرضت به في الفترتين السابقتين، وتوفير توجيهاته بشأنها.

الملحق 1: النهج الجديد المستند إلى النتائج في المنظمة:

تطبق الخطة المتوسطة الأجل لأربع سنوات المبادئ والعناصر الرئيسية للنهج المستند إلى النتائج. وتتكون العناصر الرئيسية كما جاءت في الإطار الاستراتيجي مما يلي:

- ***الأهداف العالمية*** تمثل الآثار الإنمائية الأساسية، في مجالات تخصص المنظمة، والتي تسعى البلدان إلى تحقيقها؛
- ***الأهداف الاستراتيجية*** وهي تسهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- ***الأهداف الوظيفية*** وهي توفر البيئة التمكينية لعمل المنظمة؛
- ***النتائج التنظيمية*** وهي تحدد محصلة عمل المنظمة في إطار كل هدف استراتيجي ووظيفي؛
- ***والوظائف الأساسية*** وهي بمثابة وسائل العمل الحرجة التي تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.

وتعكس الأهداف الاستراتيجية الأحد عشر التي تم الاتفاق عليها في الإطار الاستراتيجي، تقديرا للتحديات والفرص في مجالات الأغذية والزراعة والتنمية الريفية. وهي تعبر عن التأثيرات المرتقبة من جانب الأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، خلال الإطار الزمني طويل الأجل (10 سنوات) بناء على تدخلات المنظمة التي تفضي إلى قيمة مضافة. وضماناً لأن تكون جميع جوانب عمل المنظمة قد تمت داخل إطار مستند إلى النتائج، فإن الأهداف الوظيفية التكميلية تساعد المنظمة على كفالة تأثير فعال لأنشطتها الفنية، مع إيلاء الاهتمام الكافي للكفاءة وبالتالي المساهمة أيضا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية (انظر *الشكل 1*).

وضمن الأهداف الاستراتيجية، تمثل النتائج التنظيمية الأكثر تحديدا النتائج المتوقع تحقيقها خلال أربع سنوات من خلال قبول البلدان والشركاء لمنتجات المنظمة وخدماتها، واستخدام هذه المنتجات والخدمات. وينطبق تحديد النتائج التنظيمية أيضا على الأهداف الوظيفية.

وتعتمد الوظائف الرئيسية الثماني على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ومن المقرر تطبيقها على جميع المستويات: العالمية، والإقليمية والقطرية. وهي ترتهن باستراتيجيات مفصلة لكفالة الاتساق في النهج والتعاون فيما بين الوحدات التنظيمية والتعلم من البعض والسعي إلى تحقيق الامتياز.

وتشكل النتائج التنظيمية، بقياسها بالمؤشرات، العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل للسنوات الأربع وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، لتعكس بذلك الأولويات الموضوعية للأعضاء (انظر القسم جيم من الخطة المتوسطة الأجل والقسم الرابع من برنامج العمل والميزانية).

ومن بين الأدوات الأخرى التي تعطي معلومات من أجل التنمية، وتساهم في تحقيق النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية:

- أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل التي يجري إعدادها مع الحكومات المعنية لتركيز جهود المنظمة على احتياجات وطنية دقيقة التحديد؛
- الإعداد المنظم والتشاوري لمجالات العمل ذات الأولوية على المستوى الإقليمي الفرعي، بما في ذلك إعدادها عن طريق المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة؛
- على المستوى العالمي،
- عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة للمساعدة في تعبئة المساهمات الطوعية لمجموعات النتائج التنظيمية التي أسندت إليها الأولوية، مما يتيح أداة للتواصل والدعوة مع التركيز على بناء القدرات والأطر الخاصة بالسياسات (انظر *القسم هاء*).

وسيجري خلال مرحلة التنفيذ رصد التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج التنظيمية، وفقاً لقياسها على أساس المؤشرات الخاصة بها. وسيمكن هذا الرصد المستند إلى النتائج من تحديد القضايا التي يمكن أن تحول دون تحقيق المنظمة للنتائج التنظيمية، كما أنه يتيح الفرصة لإجراء التعديلات والتغييرات على التخطيط أثناء العمل. وسيتغير الإبلاغ عن التنفيذ لفترة السنتين تغيراً كبيراً في إطار النظام الجديد المستند إلى النتائج، من حيث المضمون والعرض على السواء. وسوف تركز التقارير المقبلة على تحقيق النتائج كما تقاس على ضوء الغايات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، بدلا من الأنشطة والمخرجات.

الشكل 1: أهم عناصر الإطار القائم على النتائج في المنظمة

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء:

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الأهداف الاستراتيجية

ألف – التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي

باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

دال – تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية

هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

زاي – البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية

طاء – زيادة القدرة على التأهُّب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال

كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

لام – زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الأهداف الوظيفية

خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة

ذال– الإدارة الكفوءة والفعالة

الوظائف الأساسية

(أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات البعيدة الأجل والمتوسطة الأجل

(ب) جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات

(ج) توثيق الصكوك والمعايير والمواصفات الدولية

(د) تقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات

(هـ) تقديم الدعم الفني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

(و) الدعوة والاتصال

(ز) النهج المشترك بين التخصصات، والابتكار

(ح) الشراكات والتحالفات

الملحق 2: اقتراح الميزانية للفترة 2010-2011 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم[3]

	المقر الرئيسي/العالم		أفريقيا		آسيا والمحيط الهادي		أوروبا وآسيا الوسطى		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		الشرق الأدنى		المجموع		
الهدف الاستراتيجي/ الهدف الوظيفي	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	الاعتمادات الصافية	موارد خارجة عن الميزانية	المجموع
ألف	39.2	143.4	3.5	7.8	1.7	19.4	1.2	1.2	2.1	11.6	2.7	8.7	50.4	192.1	242.5
باء	23.8	135.1	2.5	2.5	1.5	4.6	1.1	4.1	2.2	4.0	1.5	4.7	32.6	155.0	187.6
جيم	47.5	54.7	3.4	2.3	1.4	21.7	1.1	1.5	2.1	3.0	1.6	4.6	57.1	87.8	144.9
دال	21.6	9.3	1.7	1.0	0.6	7.4	0.4	0.0	0.8	0.0	0.2	0.4	25.3	18.1	43.4
هاء	32.3	56.5	3.6	6.2	1.8	9.1	2.0	0.0	2.7	5.9	1.2	0.3	43.6	78.0	121.6
واو	43.1	56.8	3.7	3.7	1.9	8.6	1.3	1.0	2.4	9.4	2.2	5.4	54.6	84.9	139.5
زاي	34.6	24.2	3.1	15.2	1.2	1.6	0.5	1.4	1.0	7.6	1.2	1.5	41.6	51.5	93.1
حاء	49.7	39.6	3.4	16.4	1.9	14.0	1.2	0.0	2.1	18.1	2.2	1.8	60.5	89.9	150.4
طاء	7.2	367.7	0.3	1.3	0.2	2.0	0.0	0.0	0.1	1.2	0.0	0.0	7.8	372.2	380.0
كاف	8.6	5.8	0.8	3.6	0.4	0.1	0.3	0.6	0.2	2.5	0.0	0.1	10.3	12.7	23.0
لام	36.3	45.8	0.9	4.1	0.0	0.3	0.1	0.4	1.0	0.5	0.3	0.7	38.6	51.8	90.4
خاء	192.8	12.5	5.4	0.1	9.8	0.2	7.2	0.5	5.2	1.5	5.1	3.6	225.5	18.4	243.9
ذال	79.9	14.4	7.0	0.6	7.9	0.0	16.1*	1.9	7.4	1.2	4.6	0.4	122.9	18.5	141.4
ممثلو المنظمة	0.0	0.0	45.6	6.0	15.5	3.5	2.4	0.1	17.1	3.9	7.6	0.7	88.2	14.2	102.4
برنامج التعاون التقني	20.6	0.0	36.1	0.0	21.8	0.0	9.3	0.0	16.4	0.0	7.5	0.0	111.7	0.0	111.7
بند الطوارئ	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.6

[3] الملحق الخامس بالوثيقة MTP/PWB 2009/15 C، بعد تسويته لمستوى الميزانية المعتمد (CR 3/2009) بما في ذلك الزيادة في النفقات وقبل توزيع المكاسب الإضافية غير المحددة الناتجة عن زيادة الكفاءة وعن الوفورات المتحققة لمرة واحدة.

27.1	0.0	27.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	27.1	**حساب المصروفات الرأسمالية**
25.7	0.8	24.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	24.9	**الأمن**
(22.8)	0.0	(22.8)					*مخصوماً منها: الكاسب الإضافية غير المحددة الناتجة عن زيادة الكفاءة عن الوفورات المتحققة لمدة واحدة*								
2,246.4	1,245.9	1,000.5	32.9	37.9	70.4	62.8	12.7	44.2	92.5	67.6	70.8	121.0	966.6	689.8	**المجموع**
* بما في ذلك مركزي الخدمات المشتركة في بودابست وروما.															